

المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا غير بيدرسون

إحاطة إلى مجلس الأمن حول سوريا

29 يونيو/حزيران 2022

(ترجمة غير رسمية)

السيد الرئيس

1. أطلعكم الأمين العام ووكيل الأمين العام غريفيث الأسبوع الماضي على الوضع الإنساني الخطير للغاية في سوريا. وكما أكدوا، فإن المحاور الثلاثة للقرار 2585 - وهي تقديم المساعدات عبر الخطوط، وعبر الحدود، والتعافي المبكر - كانت جميعها ضرورية حتى يتسنى تقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة والمبقية على الحياة إلى جميع أنحاء سوريا خلال العام الماضي العسير الذي مر على الشعب السوري. ومع تزايد الاحتياجات الإنسانية وارتفاع أعداد المدنيين الذين هم في حاجة ماسة للمساعدة، فمن الضروري أن يُحافظ المجلس على هذا الإطار وأن يمدده لمدة اثني عشر شهراً إضافية.

2. وكما ذكر الأمين العام، فإن تمديد القرار واجب أخلاقي. وفي وقت يشهد اضطراباً عالمياً كبيراً، فإن وحدة المجلس حول القضايا الإنسانية في سوريا من شأنه أن يؤشر أيضاً إلى أن الأطراف الفاعلة الأساسية في هذا الصراع يُمكنها عزل الجوانب الرئيسية لقضية سوريا عن خلافاتها في أماكن أخرى من العالم، ويمكنها التعاون بشأن سوريا. وهو ما يمكن أن يشكل نواة للدبلوماسية البناءة بشأن سوريا التي طالما دعوت إليها، إذا ما أُتيح لنا المضي قدماً على طريق تنفيذ ولايتي في تطبيق قرار مجلس الأمن 2254. فالحل السياسي للصراع هو بالتأكيد السبيل الوحيد لإنهاء معاناة الشعب السوري بشكل مستدام.

السيد الرئيس،

3. لكي يتسنى التركيز على المسار السياسي للمضي قدماً، فمن الضروري احتواء التوترات ومخاطر التصعيد العسكري. فنحن نشهد عنفاً مستمراً بل ومنتزاعاً، في عدد من بؤر التوتر. تشهد عفرين والشمال الشرقي تصعيداً كبيراً في الأعمال العدائية مع اشتباكات وهجمات بطائرات مسيرة عن بعد

وتبادل لإطلاق النار، بالإضافة إلى التصريحات التركية الأخيرة حول عملية عسكرية جديدة. وكما شدد المتحدث الرسمي للأمين العام، سوريا ليست بحاجة إلى المزيد من العمليات العسكرية لكن بالأحرى إلى حل سياسي والمزيد من المساعدة الإنسانية. كما شهد الشمال الغربي تبادلاً للهجمات الصاروخية وتقارير حول استئناف الضربات الجوية الموالية للحكومة من جديد، إلى جانب ضربة جوية أمريكية استهدفت مجموعة حراس الدين المنتمية لتنظيم القاعدة، واشتباكات بين جماعات المعارضة المسلحة في عفرين وشمال حلب. ويواصل تنظيم داعش والجماعات الأخرى المصنفة إرهابية شن هجماتها. فقد أعلن تنظيم داعش مسؤوليته عن عمليتين في الشهر الجاري قُتل خلالهما جنود سوريين. وتستمر أعمال القتل والعنف المنسوبة إلى تنظيم داعش في مخيم الهول حيث لا تزال الظروف عصبية مما يؤكد على الحاجة إلى إحراز تقدم في عمليات إعادة التوطين. كما يشهد الجنوب الغربي عدة حوادث أمنية. وقد شهد هذا الشهر أيضاً تقارير عن ضربات جوية روسية على أحد مجموعات المعارضة المسلحة المتحالفة مع الولايات المتحدة بالقرب من التنف. في غضون ذلك، تزداد الضربات الجوية المنسوبة إلى إسرائيل في الحجم والنطاق. واسمحوا لي أن أشارك الأمين العام قلقه، كما عبر عنه المتحدث الرسمي، بشأن الضربة التي استهدفت مطار دمشق الدولي في 10 يونيو/حزيران.

4. دعوني أذكر بالموقف الحاسم للأمم المتحدة بأن استهداف المدنيين والبنى التحتية المدنية محظور تماماً بموجب القانون الدولي الإنساني. ودعوني أذكركم أيضاً بالموقف الحاسم للأمم المتحدة بشأن احترام سيادة سوريا، ووحدها، وسلامة أراضيها، واستقلالها.

5. دعوني أشير أيضاً إلى أن مخاطر سوء التقدير في أي من يؤر التوتر تلك يمكن أن تؤدي إلى صراع أوسع نطاقاً في ضوء هشاشة الوضع الراهن. فكما رأينا مراراً وتكراراً خلال هذا الصراع، فإن الأمور يمكن أن تتصاعد بشكل سريع في سوريا. وأن هذا الأمر إن حدث عادةً ما يستتبعه نزوحاً جماعياً للمدنيين ومعاناة، مع احتمال أن يتسبب في المزيد من زعزعة الاستقرار الإقليمي. لهذا السبب نحن قلقون من استمرار العنف عبر جميع خطوط التماس في سوريا، ومن أي نية للقيام بعمليات جديدة. لذا نكرر دعوتنا إلى وقف إطلاق نار على المستوى الوطني، ومقاربة تعاونية لمكافحة المجموعات المصنفة إرهابية، واحترام سيادة سوريا ووحدها وسلامة أراضيها واستقلالها، والتركيز على دعم المسار السياسي.

السيد الرئيس،

6. دعونا لا نغفل الأزمة الاقتصادية الحادة في سوريا، الناتجة عن أكثر من عقد من الحرب، والصراع، والفساد، وسوء الإدارة، والأزمة المالية في لبنان، وجائحة كوفيد 19، والعقوبات، يضاف إليها الآن الحرب في أوكرانيا. ففي وقت سابق من هذا الشهر، أفاد تقرير للبنك الدولي بانخفاض حجم النشاط الاقتصادي السوري إلى النصف بين عامي 2010 و2019. ونعلم جيداً أن الوضع لم يتحسن منذ ذلك الحين. وقد حذر البنك الدولي من أن هذا الأمر قد يؤدي إلى زيادة الاضطرابات الاجتماعية في سوريا.

7. دعونا لا ننسى كذلك إن تهيئة الظروف للعودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين عنصر أساسي من عناصر القرار 2254. لقد أظهر استطلاعاً للرأي أجرته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول تصورات ونوايا اللاجئين السوريين أن 92.8% من اللاجئين الذين يعيشون في مصر والأردن ولبنان والعراق لا ينوون العودة إلى سوريا في غضون الاثني عشر شهراً القادمة. واستناداً إلى الأسباب التي ذكرها اللاجئون أنفسهم، فإن العودة ستطلب مجموعة واسعة من الإجراءات لتهيئة هذه الظروف، ومعالجة العقبات العديدة التي تعترض عمليات العودة - من حيث الحالة الأمنية، وسبل العيش، وتوافر الخدمات الأساسية، والمسكن، والخدمة العسكرية، والحماية.

السيد الرئيس،

8. في ضوء تلك الحقائق، فقد اقترحت ومنذ فترة طويلة أن نعمل، خطوة مقابل خطوة، على سلسلة من إجراءات بناء الثقة، للتصدي للعديد من الشواغل الملحة للعديد من السوريين، والتقدم نحو إنشاء بيئة آمنة وهادئة ومحايطة وتنفيذ القرار 2254. لقد استمرت في التواصل بشكل ثنائي مع الأطراف السورية والجهات الدولية حول مداخل مختلفة في هذا الصدد، وتبادلنا بعض الأفكار.

9. كما أبلغتكم في المشاورات المغلقة الشهر الماضي، أنه لدى زيارتي لدمشق في شهر مايو/ آيار الماضي، تطرقت مع وزير الخارجية السوري السيد فيصل المقداد إلى عدد من الموضوعات في مجالات اعتقدت أنه يُمكن إجراء حوار معمق حولها وحول إمكانية اتخاذ إجراءات من جانب السلطات السورية بشأنها. وقد تعهد من جانبه بالنظر فيها.

10. كما تعلمون، فطالما دعوت الأطراف إلى اتخاذ إجراءات أحادية الجانب على نطاق واسع بشأن القضايا الأساسية للمعتقلين والمختطفين والمفقودين بما في ذلك في إطار بناء الثقة والمضي في مقاربة الخطوة مقابل خطوة. فهذه القضية، هائلة الحجم، هي أحد الأركان الأساسية والمستمرة لمعاناة الشعب السوري. فنحن بحاجة للقيام بما هو أكثر من الإفراجات التي تتم على أساس 1 مقابل 1 التي نتجت عن مجموعة العمل المعنية بالمعتقلين في إطار عملية أستانا، والتي جرى الإفراج بموجبها عن 10 معتقلين - 5 على كل جانب - قبل الاجتماع الأخير الذي عقد في 15 و16 يونيو/ حزيران.

11. مع وضع هذا الأمر في الاعتبار، فقد أخبرتكم خلال المشاورات المغلقة الشهر الماضي حول اتصالاتي مع وزير الخارجية السوري فيصل المقداد فيما يتعلق بالمرسوم الرئاسي الصادر في 30 أبريل/ نيسان وتطبيقه. وقد قام مكنتي في دمشق بمتابعة هذه الاتصالات. كما تواصلت أيضاً مع منظمات حقوق الإنسان، والجمعيات التي تمثل الضحايا وأهالي المعتقلين والمحاورين من المجتمع المدني الذين شاركوا تقييمهم، بما في ذلك تقديراتهم للمئات الذين أفرج عنهم حتى الآن. إلا أنه لم تردنا أية تقارير حديثة عن عمليات إفراج إضافية.

12. أننا نواصل التأكيد على ما يحمله هذا المرسوم من إمكانيات، وعلى أهمية تطبيقه بشكل شامل لتحقيق هذه الإمكانيات. لا يجب تفويت هذه الفرصة. ونأمل أن نرى المزيد من الخطوات والمخاطبات الرسمية مع الحكومة السورية حول هذه المسألة ومسائل أخرى في مجال إجراءات بناء الثقة.

13. بالتوازي، هناك عدد من الموضوعات التي يمكن للآخرين، بما في ذلك الأطراف الخارجية، اتخاذ خطوات إيجابية بشأنها فيما يتعلق بسوريا والتقدم في تطبيق قرار مجلس الأمن 2254. فأنا مستمر في التواصل مع الأطراف الرئيسية حول ماهية هذه الخطوات وأعرب عن تقديري لاستعدادهم للانخراط.

السيد الرئيس،

14. نواصل عقد اجتماعات اللجنة الدستورية بقيادة وملكية سورية، والتي إذا ما تم التعاطي معها بالطريقة الصحيحة يمكن أن تسهم في تحقيق تسوية سياسية لتنفيذ القرار 2254. لقد قدمت إحاطتي الأخيرة لكم أثناء انعقاد الدورة الثامنة للهيئة المصغرة للجنة الدستورية التي اختتمت أعمالها

في 3 يونيو/ حزيران. وقد اتفق الرئيسان المشتركان على عقد الدورة التاسعة في جنيف في 25 يوليو/تموز. وقد تم إرسال الدعوات الرسمية وفقاً لذلك ونقوم حالياً باتخاذ الترتيبات اللوجستية للمضي قدماً وعقد الدورة.

15. لقد أعربت عن تقديري لأعضاء اللجنة في ختام الدورة الثامنة لأسلوب الحوار داخل القاعة وطبيعته الموضوعية. لكنني كنت صريحاً معهم أيضاً حول التحديات الحقيقية التي تواجه عمل اللجنة والتي تتعلق ببطء وتيرة العمل وعدم قدرة الأعضاء على تحديد أوجه اتفاق أولية - حتى عندما كان يبدو التوافق ممكناً داخل القاعة.

16. لقد التقيت بالرئيسين المشتركين معاً في ختام الدورة لمناقشة كيفية مواجهة هذه التحديات. وقد رحباً بأن أطرح عليهما أفكاراً حول كيفية تسريع وتيرة العمل وتحقيق النتائج والتقدم المستمر. وقد قمت بالفعل بمشاركة هذه الأفكار معهما. وأتطلع إلى قيام الرئيسين المشتركين بموافاتي بتعليقاتهما حول الأفكار التي طرحتها أو التقدم بأية أفكار أخرى.

السيد الرئيس،

17. كما يتضح من إحاطاتي المتكررة، فإن الشعب السوري يواجه مجموعة هائلة من التحديات. لقد تم تذكيري بذلك حينما قام فريقني باطلاعي على نتائج المشاورات التي أجراها مؤخراً مع ممثلي المجتمع المدني السوري. فقد قام السوريون باطلاع فريقني بشكل معمق على التطورات السياسية، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والوضع الإنساني ومسائل الحماية، وحقوق المرأة، وإشراك الشباب في العملية السياسية، والإدارة المحلية، ومبادرات تحقيق التماسك الاجتماعي. وقد كان العامل الجامع لكل هذه الأصوات هو الحاجة للعمل بشكل سريع على تطبيق حل سياسي شامل وفقاً لقرار مجلس الأمن 2254.

18. لقد حذرت اليوم من مخاطر حدوث المزيد من التصعيد، وقمت بحثكم جميعاً على الاتحاد ووحدة الهدف لتجنب تلك المخاطر، ودعم الأهداف الإنسانية، وتعزيز خطوات ملموسة على طريق تحقيق التسوية. رسالتي بسيطة: لا تنسوا سوريا. اتحدوا حول سوريا. ساعدوا السوريين على البدء في الخروج من هذا الصراع المأسوي.

شكراً السيد الرئيس.